الأمم المتحدة

S/2020/435*



Distr.: General
27 May 2020
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 22 أيار/مايو 2020 موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام والممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه نسخة من الإحاطة التي قدمتها السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون بناء السلام، فضلا عن البيانات التي أدلى بها ممثلو الاتحاد الروسي وإستونيا وألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا وتونس والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفرنسا وفييت نام والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالجلسة عن طريق التداول بالفيديو بشأن الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي عقدت يوم الأربعاء 20 أيار/مايو 2020. وكذلك أدلى ممثلا كولومبيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية ببيانين.

ووفقا للإجراء المبين في رسالة رئيس مجلس الأمن الموجهة إلى الممثلين الدائمين لأعضاء مجلس الأمن المؤرخة 7 أيار/مايو 2020 (S/2020/372)، الذي تم الاتفاق عليه في ضوء الظروف الاستثنائية الناجمة عن جائحة فيروس كورونا، ستصدر هذه الإحاطة والبيانات بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(*توقيع*) سفين **يورغنسون**
رئيس مجلس الأمن

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في 22 حزيران/يونية 2020



110620 030620 20-07101 (A)



المرفق الأول

إحاطة قدمتها وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون بناء السلام، روزماري أ. ديكارلو

إن فنزويلا غارقة في أزمة متفاقمة طال أمدها لا يمكن أن يحلها إلا الفنزويليون. ف محاولات التوصل إلى حل عن طريق التفاوض لم تنجح على الرغم من جهود التيسير الدولية الكبيرة التي بذلت. ويبدو أن طريق التفاوض قد توقف.

فقد ذكرت حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية، في رسالة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أن في 3 و 4 أيار/مايو،

”جماعات مسلحة من المرتزقة والإرهابيين قامت حكومتا جمهورية كولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية بتنظيمها وتدريبها وتمويلها وحمايتها دخلت الأراضي الفنزويلية بصورة غير مشروعة“.

ووفقا للرسالة، فإن ”الغرض المعلن“ هو ”ارتكاب أعمال إجرامية“ ضد الشعب الفنزويلي و ”تنفيذ اغتيالات انتقائية ضد كبار المسؤولين في الحكومة“، بمن فيهم الرئيس نيكولاس مادورو.

وأشارت الرسالة إلى تورط ”قطاع متطرف من المعارضة الفنزويلية“، مشيرة صراحة إلى ”النائب خوان غوايدو“، الذي تعترف به مجموعة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بوصفه الرئيس المؤقت للبلد. ووفقا للرسالة، ”أحبطت السلطات الفنزويلية العملية“، وقد أكد المدعي العام لفنزويلا اعتقال 47 شخصا فيما يتصل بالعملية، حتى 13 أيار/مايو.

وقد رفضت حكومتا كولومبيا والولايات المتحدة ادعاءات الحكومة الفنزويلية بشأن تورطهما. كما نفى زعيم المعارضة الفنزويلية تورطه في العملية ودعا إلى تشكيل حكومة طوارئ وطنية. وأكد الأمين العام، عن طريق المتحدث باسمه في 4 أيار/مايو، أننا نقف ضد أي تصعيد للحالة في فنزويلا وأن السبيل إلى حل الحالة هو الحوار السياسي والاحترام الكامل لحقوق الإنسان.

وهناك قلق متزايد بشأن المواجهة وعدم إجراء أي مفاوضات جادة بين الأحزاب السياسية الرئيسية في البلد، لا سيما في ظل الآثار البعيدة المدى المحتملة لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). وكانت اللجنة الوطنية للترشيحات التابعة للجمعية الوطنية، التي أنشئت للعمل على اختيار أعضاء المجلس الانتخابي الوطني، هي الحيز الرسمي الوحيد الذي يجمع بين المشرعين من الحكومة والمعارضة إلى أن أجبرتها القيود التي فرضتها الجائحة على تعليق أنشطتها. وكذلك كانت اللجنة هامة من حيث أنها كانت مستعدة لوضع الأساس للاتفاقات اللازمة بين الحكومة والمعارضة بشأن الجدول الزمني للانتخابات والعملية الانتخابية. ومن المقرر إجراء الانتخابات التشريعية قبل نهاية العام.

وقد أحطنا علما بموقف أعضاء المعارضة الذين دعوا إلى إجراء الانتخابات الرئاسية إلى جانب الانتخابات التشريعية. وندعو الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية إلى الانخراط في مفاوضات بناءة لتهيئة ظروف تفضي إلى إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة وتشاركية.

وقد دعت الجمعية العامة، في سياق جائحة كوفيد-19، إلى استجابة عالمية تقوم على الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف. وتشمل خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية فنزويلا. ومن المتوقع أن تطلب خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2020 نحو 750 مليون دولار لتغطية الاحتياجات الإنسانية لأضعف الفئات الفنزويلية ودعم الاستجابة للجائحة. وهناك حاجة ماسة إلى مزيد من التمويل.

وما فتئت حكومة فنزويلا تدعو إلى إبرام اتفاق إنساني من أجل الصحة والسلام فيما بين جميع القطاعات السياسية. ولئن كانت هذه النداءات موضع ترحيب، فقد تلقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقارير عن احتجاز زعماء سياسيين وصحفيين، يقدمون تقارير عن كوفيد-19، وعن تهديدات وعمليات تخويف ضد العاملين الصحيين لإعرابهم، على سبيل المثال، عن القلق إزاء نقص المعدات اللازمة لمكافحة الجائحة أو لتقديمهم معلومات عن عدد الحالات. وأعربت المفوضة السامية لحقوق الإنسان عن قلقها إزاء الاستخدام المفرط للقوة في بعض البلدان، بما فيها فنزويلا، في سياق الاحتجاجات من أجل الحصول على حقوق أساسية مثل الغذاء والماء والدواء.

وقد استمر تسييس المعونة الإنسانية في فنزويلا خلال هذه الجائحة، الأمر الذي يظل يشكل مصدر قلق كبير. فالمعونة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة وشركاؤنا في جميع أنحاء البلد تنظمها مبادئ الاستقلال والإنسانية والحياد والنزاهة. وقد طلب مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، من جميع الأطراف احترام هذا النهج الإنساني القائم على المبادئ وعدم التلاعب بالمساعدة القائمة على الاحتياجات.

وثمة شاغل آخر هو نقص الوقود في جميع أنحاء البلد، وهو عائق تشغيلي رئيسي أمام المنظمات الإنسانية التي تحاول مواصلة استجابتها. وتعزو الحكومة الفنزويلية نقص الوقود إلى الجزاءات الانفرادية. وإذ تبين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المتاحة أن الأزمة الاقتصادية سابقة لفرض الجزاءات الاقتصادية، فإن تلك التدابير تزيد من تفاقم الحالة الحرجة أصلا.

وقد دعا الأمين العام، في خطابه أمام مجموعة العشرين في 26 آذار/مارس، إلى رفع الجزاءات التي يمكن أن تقوض قدرة البلدان على التصدي للجائحة. وفي غضون ذلك، أشارت المفوضة السامية، في تقريرها عن فنزويلا الذي قدمته إلى مجلس حقوق الإنسان في 10 آذار/مارس، إلى ما يلي:

”على الرغم من الاستثناءات التي تسمح باستيراد الأدوية والأغذية والإمدادات الإنسانية، لا تزال الخدمات العامة وعامة السكان يعانون من أثر الإفراط في الامتثال من قبل القطاع المالي“.

وقد أكدت مؤخرا في سياق الجائحة، أنه ”ينبغي إعطاء الإعفاءات الإنسانية من تدابير الجزاءات أثرا واسعا وعمليا“.

وستواصل منظومة الأمم المتحدة تعزيز حقوق الإنسان والعمل الإنساني في فنزويلا فضلا عن استجابتها لدعم اللاجئين والمهاجرين الفنزويليين خارج البلد. فوفقا للأرقام الرسمية، غادر فنزويلا حتى أوائل أيار/مايو ما يقرب من 5.1 ملايين لاجئ ومهاجر. ويمكن أن تجد أكثر من 80 في المائة من هؤلاء السكان في بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وقد وردت تقارير، منذ بداية الجائحة، عن عودة فنزويليين إلى بلدهم بسبب فقدانهم سبل كسب عيشهم. وقال إدواردو شتاين، الممثل الخاص المشترك لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة

الدولية للهجرة للاجئين والمهاجرين الفنزويليين، أن الجائحة تعرضـــهم لمعاناة أكبر، إذ يكابد الكثيرون الآن من أجل الاستمرار في العيش بعيدا عن ديارهم. وقد حث المجتمع الدولي على تقديم الدعم بسخاء من خلال خطة الاســتجابة الإقليمية للفنزويليين، التي لا تملك حتى الآن ســوى 4 في المائة من ما تحتاج إليه من تمويل.

وفي بيان صــدر في 15 أيار/مايو، أعلن الاتحاد الأوروبي والحكومة الإســبانية عن خطط لعقد مؤتمر دولي للمانحين تضــامنا مع اللاجئين والمهاجرين الفنزويليين في بلدان أمريكا اللاتينية. وســتدعم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة المؤتمر الذي سيعقد في 26 أيار/مايو.

وقد دعا الأمين العام مرارا إلى التوصــل إلى حل عن طريق التفاوض فيما بين الفنزويليين. ودعم جهود التيســير الدولية وعرض مســاعيه الحميدة، إذا لزم الأمر وإن طلبها الطرفان. وما زلنا مقتنعين بأن إجراء مفاوضات حقيقية بين الجهات الفاعلة السياسية الرئيسية في فنزويلا هو السبيل الوحيد للمضي قدما.

وفي مواجهة وباء كوفيد-19، فإن التوصل إلى اتفاق يعزز الحكم الديمقراطي، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وسيادة القانون، قد صار أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وندعو الأطراف الفاعلة السياسية الرئيسية إلى استئناف المفاوضات الجادة. ونحث جميع الدول الأعضاء على تأييد هذه الدعوة.

المرفق الثاني

بيان الممثل الدائم لبلجيكا لدى الأمم المتحدة، مارك بيكسين دو بويستويريفا

أشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون بناء السلام على إحاطتها.

إن الحادث الوارد وصفه في رسالة الممثل الدائم لفنزويلا وفي الطلب الروسي لعقد جلسة اليوم يثير الكثير من الأسئلة. أين هو الخط الفاصل بين الحقيقة والتأويل ؟ أين هو الخط الفاصل بين الحقيقة والتأويل ؟ ومن هو المستفيد الأكبر من هذه الحالة ؟ وكيف يمكننا الحصول على معلومات محايدة وغير حزبية؟

وللتوضيح، تدين بلجيكا استخدام المرتزقة في جميع الظروف، وينبغي تطبيق الصكوك ذات الصلة بموجب القانون الدولي على جريمة استخدامهم. ونحن ندين استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ونشدد على أهمية احترام سيادة كل بلد. ونشدد أيضا على أهمية احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك في عمليات مكافحة التمرد.

هذا الحادث يثير العديد من الأسئلة، ولكن هناك بعض الأشياء التي نعرفها على وجه اليقين.

أولا، نعلم أن سكان فنزويلا يعانون. ولا نزال نشعر بالقلق البالغ إزاء حالة حقوق الإنسان، وغياب سيادة القانون، وانعدام الديمقراطية في البلد. وقد أدت هذه الحالة إلى هجرة ذات أبعاد تاريخية. ونشدد على ضرورة إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية شفافة وحرة ونزيهة، ونشجب التخويف المستمر لأعضاء الجمعية الوطنية الذين يجب السماح لهم بممارسة ولايتهم البرلمانية.

ثانيا، نعلم أن ما من شيء عدا الحل السياسي يمكن أن يحل الأزمة المستمرة في فنزويلا. والأحداث الأخيرة تصرف الانتباه عن الأزمة الإنسانية من صنع الإنسان التي تزداد تفاقما بسبب مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ونأمل أن يكون الوباء أيضا فرصة لتركيز التفكير وتشجيع الناس على العمل معا في مواجهة هذا التحدي المشترك.

ثالثا، إن تسييس المعونة الإنسانية أمر غير مقبول. ونكرر التأكيد على أهمية احترام المبادئ الإنسانية وضرورة تيسير إيصال المعونة بشكل كامل وغير مقيد. والتهديد الذي يشكله كوفيد-19 لا يعفي الحكومات من التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

وأخيرا، نعلم أن سكان فنزويلا يمكنهم الاعتماد على دعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء. وعلى الجانب الإنساني، لا يزال الاتحاد الأوروبي أكبر مانح في فنزويلا. ومن الناحية السياسية، سيواصل فريق الاتصال الدولي المعني بفنزويلا، الذي يقوده الاتحاد الأوروبي، تقديم الدعم بحسن نية لجميع المبادرات التي تؤدي إلى حل سلمي وديمقراطي للأزمة.

ولا يزال المأزق السياسي في فنزويلا يمثل مشكلة عميقة وله آثار سلبية على الاستقرار الإقليمي. وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى المشاركة في عملية تفاوض تتسم بالمصداقية والتمثيل والجدية مثل العملية التي يسرتها النرويج. والطريق الوحيد للمضي قدما يكمن في المحادثات السياسية.

المرفق الثالث

بيان المبعوث الخاص للجمهورية الدومينيكية، خوسي سينغر وايسينغر

اسمحوا لي أن أعرب عن خالص تقديرنا لوكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الثاقبة.

إن الأمريكتين، منطقتنا، منطقة ســـلام. ولدينا تاريخ غني وناجح من التحولات الديمقراطية التي ترجمت في نهاية المطاف إلى تنمية مستدامة، على الرغم من التحديات العديدة.

في البداية، نود أن نعرب بوضـوح عن موقف الجمهورية الدومينيكية، ليس فقط بشـأن حالة فنزويلا بالذات، ولكن فيما يتعلق بأي مســـألة أخرى تنطوي على اتهامات بهذا الحجم. ونؤكد من جديد احترامنا للمبادئ المكرســـة في ميثاق الأمم المتحدة والتزامنا الكاملين بها من أجل المنفعة الجماعية لصـــون الســـلم والأمن الدوليين. وترفض الجمهورية الدومينيكية أي استخدام للقوة أو التهديد باستخدامها ضـد سيادة أي بلد وسلامته الإقليمية واستقلاله.

وقد تجلى اهتمامنا الواضح بحل الأزمة الفنزويلية عندما يسرنا إجراء حوار بين الحكومة والمعارضة في فنزويلا من أجل تمهيد الطريق أمام عملية ديمقراطية في البلد. وقد بذلت كل هذه الجهود بروح التضـامن مع فنزويلا وانطلاقا من اقتناعنا الواضـــح بأنه لا يمكن التوصـــل إلى حل للأزمة فيها إلا من خلال الحوار والوسائل السلمية.

وبالمثل، فإننا نرفض وندين بشـــدة أي عمل إرهابي باعتباره عملا لا يمكن تبريره تحت أي ظرف من الظروف، ونسلم بضـرورة مكافحة هذه الآفة. ونرفض أيضـا الاتجار غير المشروع من جانب المنظمات الإجرامية الدولية بالمخدرات والأموال والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأشخاص.

ولهذه الأزمة آثار إقليمية كبيرة، لكنها أشـد على الفنزويليين أنفســهم. فهم الذين يدفعون أعلى ثمن إما كلاجئين أو كأشـخاص يعانون من أزمة اقتصــادية قاسـية منذ سـنوات. وفي هذا السـياق، لا تزال لدينا شـواغل بالغة إزاء الحالة الإنســانية الأليمة في البلد، ولا سـيما مع ظهور وباء فيروس كورونا، ويحدونا أمل صـــادق في أن توضـــع أولويات لتقديم وتيســير المســـاعدة للمحتاجين، وأن تتخذ التدابير اللازمة لاحتواء انتشار الفيروس.

وينبغي أن يكون السماح بالانتقال الديمقراطي دون مزيد من التأخير من خلال إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية في صميم جميع الجهود الدولية، مع الاحترام الكامل لميثاق الأمم المتحدة والتطلعات المشـروعة للسـكان الفنزويليين، بمن فيهم أولئك الذين يعيشـون خارج بلدهم. وفي ضـوء الاتهامات المقدمة والمناقشـات التي جرت حتى الآن، ندعو أيضـا إلى إجراء تحقيق مسـتقل في الوقائع قبل التسـرع قبل الأوان إلى الاستنتاجات.

ونتوق إلى أن نفتح طريقا للفنزويليين يضـمن إعمال حقوقهم وتطلعاتهم الفردية والجماعية الموروثة وتستعيد فيه فنزويلا المزدهرة مكانها اللائق ضمن مجموعة الأنظمة الديمقراطية في الأمريكتين.

المرفق الرابع

بيان الممثل الدائم لإستونيا لدى الأمم المتحدة، سفين يورغنسون

أود أن أشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها الشاملة بشأن الحالة في فنزويلا.

إن الحالة في فنزويلا تثير القلق الشديد. ولا بد من معالجة استمرار تدهور الأزمة السياسية وآثارها المزعزعة للاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. إن غياب الحوار بين النظام والمعارضة يزيد باطراد من معاناة الفنزويليين. وتعتقد إستونيا اعتقادا راسخا أن الانتقال الديمقراطي السلمي والشامل للجميع هو الحل المستدام الوحيد للمأزق السياسي الحالي والأزمة الاجتماعية الحادة.

ويساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات لحقوق الإنسان ضد المحتجين ونشطاء المجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان. ويجب على السلطات ضمان حرية التعبير وحرية التجمع، وحماية المتظاهرين السلميين من العنف، والتحقيق في جميع الانتهاكات، وضمان المساءلة.

وأبناء شعب فنزويلا في حاجة ماسة إلى المعونة الإنسانية لأن الوباء الحالي قد زاد من تفاقم الحالة. ونحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان وصول المعونة الإنسانية بأمان وعلى نحو كامل ودون عوائق إلى جميع المحتاجين، وضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني. والاتحاد الأوروبي هو أكبر مانح بغية مواجهة الأزمة الإنسانية الفنزويلية، حيث يقدم أكثر من نصف التمويل كافة.

وأخيرا، ينبغي بذل مزيد من الجهود المتضافرة لتلبية الاحتياجات الملحة للغاية للشعب الفنزويلي. ونؤيد جهود الأمم المتحدة وجهود جميع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى.

إن شعب فنزويلا بحاجة ماسة إلى المعونة الإنسانية نظرا لتفاقم الوضع بسبب الجائحة الحالية. ونحث جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على اتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان وصول المعونة الإنسانية بصورة آمنة كاملة ودون عوائق إلى جميع المحتاجين، فضلا عن كفالة سلامة العاملين في المجال الإنساني. ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر المانحين للتخفيف من الأزمة الإنسانية الفنزويلية، إذ يقدم أكثر من نصف التمويل المطلوب لذلك.

وأخيرا، لا تزال هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهود المتضافرة لتلبية الاحتياجات الملحة للشعب الفنزويلي. ونواصل دعم جهود الأمم المتحدة، فضلا عن جهود جميع الجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى.

المرفق الخامس

بيان المنسق السياسي في البعثة الدائمة لفرنسا لدى الأمم المتحدة، أنطوان ميشون

بصفتنا أعضاء في مجلس الأمن، فنحن نتحمل مسؤولية الإسهام بصورة بناءة في إيجاد حلول سياسية وسلمية للأزمات السياسية. ونشارك بهذه الروح في مناقشة اليوم بشأن الحالة في فنزويلا.

أود أولا أن أعيد التأكيد على أنه لن يتسنى إيجاد حل للأزمة الفنزويلية إلا من خلال الامتثال التام للقانون الدولي والدستور الفنزويلي. وتجب إدانة استخدام القوة بأشد العبارات ودون استثناء. وبطبيعة الحال، فإن احترام القانون الدولي ينطبق أيضا على اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية. وفنزويلا ملزمة بكفالة تمكين جميع السفارات الأجنبية في كاراكاس من مواصلة عملها بصورة عادية.

واستجابة للأزمة السياسية الفنزويلية شاركت فرنسا جنبا إلى جنب مع شركائها في الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية في جهود دبلوماسية بإنشاء فريق الاتصال الدولي المعني بفنزويلا للتشجيع على حل الأزمة مع مراعاة نتائج عمليتي أوسلو وبربادوس ضمن عناصر أخرى. ولا شك أن إجراء حوار شامل وبحسن النية هو السبيل الوحيد للمضي قدما نحو تنظيم انتخابات حرة وشفافة وذات مصداقية. ويجب تمكين الفنزويليين من اختيار مستقبلهم بحرية، ويجب احترام صلاحيات الجمعية الوطنية وفقا للدستور الفنزويلي.

فالفنزويليون هم أول ضحايا الأزمة الراهنة التي استمرت لأمد طويل، ما اضطر الملايين منهم إلى الفرار من بلدهم. ونشيد بسخاء الكثير من البلدان المجاورة في الترحيب بهم وحمايتهم. وأبدى الاتحاد الأوروبي استعداده لدعم تلك البلدان، ويعتزم عقد مؤتمر للمانحين في 26 أيار/مايو بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة عقب مؤتمر التضامن الذي عقد في بروكسل في تشرين الأول/أكتوبر 2019. ويجب أن تكون استجابتنا لهذه الأزمة تحت قيادة الأمم المتحدة شاملة وجماعية، ويجب أن تأخذ في الاعتبار الانتشار الخطير لجائحة مرض فيروس كورونا التي من شأنها أن تترتب عنها آثار إنسانية واجتماعية واقتصادية مروعة على المنطقة.

ويعاني الفنزويليون أيضا من العواقب الاقتصادية للأزمة السياسية. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية بأمان ودون عوائق، فضلا عن رفض أي تسييس للمعونة الإنسانية. فذلك أمر أكثر أهمية في سياق جائحة كوفيد-190. وأذكّر بأن فرنسا قد واصلت زيادة تبرعاتها المالية على مدى السنوات الماضية. ويقدم الاتحاد الأوروبي إجمالا أكثر من نصف المساعدات الإنسانية للفنزويليين.

أخيرا، يعاني الفنزويليون من انتهاكات خطيرة ومتكررة لحقوق الإنسان. وتدعو فرنسا فنزويلا إلى تنفيذ جميع توصيات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وخاصة ما يتعلق بالإفراج عن السجناء السياسيين. ونشير إلى أن جزاءات الاتحاد الأوروبي ليست سوى تدابير فردية اعتمدت استجابة لانتهاكات حقوق الإنسان تلك، وأنها وضعت على نحو لا يؤثر على السكان، فضلا عن أنها استجابة للجائحة.

وكما يرى المجلس، فإن فرنسا ملتزمة جنبا إلى جنب مع شركائها الأوروبيين بجميع جوانب المسألة الفنزويلية - السياسية والإنسانية وحقوق الإنسان. وندعو جميع الأطراف إلى استئناف الحوار بوصفه السبيل الوحيد للخروج من الأزمة.

المرفق السادس

بيان نائب الممثل الدائم لألمانيا لدى الأمم المتحدة، يورغن شولتز

نرى أنه ينبغي أن يركز أعضاء المجلس على أكثر المسائل المطروحة إلحاحا: وهي حالة الطوارئ الإنسانية التي لم يسبق لها مثيل والتي يعاني منها الشعب الفنزويلي، فضلا عن الحاجة المحلة لإيجاد حل سياسي. ونحن على علم بمحاولات نظام مادورو استغلال بعض الحوادث المبلغ عنها لصرف انتباه العالم عن المسائل الحقيقية. ونرى أن جميع الفنزويليين يعانون من الحالة الاقتصادية الأليمة الناجمة عن السعي إلى صرف الانتباه من جانب النظام المسؤول عن الأزمة السياسية التي طال أمدها.

وينبغي ألا نقع في ذلك الفخ، بصفتنا مجلس الأمن. وإذا كنا معنيين حقا بمصير الملايين من الفنزويليين، فضلا عن صون الاستقرار الإقليمي، فإنه يتعين علينا اتخاذ إجراءات عاجلة الآن. ويتمثل السبيل الوحيد للمضي قدما في عملية سياسية سلمية يمسك بزمامها الفنزويليون.. ونجدد بقوة دعوتنا إلى استعادة المؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون في فنزويلا من خلال انتخابات رئاسية حرة وشفافة وذات مصداقية. والاتحاد الأوروبي على استعداد لدعم تلك العملية من خلال فريق الاتصال الدولي المعني بفنزويلا. وإذ نردد دعوة الأمين العام إلى توحيد الصفوف في معركتنا المشتركة ضد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) فقد حان الوقت الآن للتغلب على المأزق السياسي والتوصل إلى اتفاق ربما في إطار عملية أوسلو التي ما برحت ألمانيا تؤيدها بقوة دائما.

ونؤيد أيضا اقتراح تشكيل حكومة انتقالية لفنزويلا تمثل كلا الجانبين لتمهيد الطريق نحو الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، فضلا عن توحيد الصفوف للتصدي بصورة مشتركة للتحدي الذي تسببه الجائحة. ونحث نظام مادورو على الشروع في مفاوضات مجدية في نهاية المطاف.

ونظرا لانهيار البنى التحتية والهجرة الجماعية وإنكار الحكومة لحالة الطوارئ الإنسانية، فربما تترتب عن جائحة كوفيد-19 آثار كارثية على فنزويلا. والجهات الفاعلة في المجال الإنساني بحاجة إلى الوصول إلى أشد الناس ضعفا دون عوائق وبصورة مستمرة، ويجب تمكينها من إيصال المساعدة الإنسانية بما يتفق تماما مع مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. ونحث نظام مادورو على السماح بالوصول إلى جميع أنحاء البلد. ويجب ألا تستغل المساعدة الإنسانية لأغراض سياسية أو أن يساء استخدامها كأداة للدعاية. ويتعارض تسييس إيصال المساعدة الإنسانية مع الولاية الإنسانية ويقوض سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني. وندعو بدلا من ذلك إلى السعي الموحد لمكافحة الجائحة على نحو يشمل جميع الجهات الفاعلة السياسية. وقدمت الجمعية الوطنية لفنزويلا عددا من المقترحات البناءة لتعزيز نظام الرعاية الصحية في البلد. ويجب على السلطات في فنزويلا والمجتمع الدولي استغلال جميع الموارد المتاحة في الوقت الحالي. ويتطلب ذلك منا جميعا تقديم المساعدة الإنسانية الكافية من خلال الأمم المتحدة.

وأود أن أكرر في هذا السياق أن جزاءات الاتحاد الأوروبي لا تعوق طريق الكفاح العالمي ضد جائحة كوفيد-19 أو تقديم المساعدة الإنسانية على نطاق أوسع. بل على العكس من ذلك، تستهدف جزاءات الاتحاد الأوروبي من قبيل تجميد الأصول وحظر السفر، المسؤولين عن السياسات أو الإجراءات التي تنتهك القانون الدولي أو حقوق الإنسان وتزيد من شدة النزاع. ولأجل الوضوح التام، فإن الجزاءات التي فرضها الاتحاد الأوروبي على فنزويلا لا تنطبق على المساعدة الإنسانية والأنشطة الإنسانية بما فيها المساعدة الطبية.

ونشعر بالجزع لزيادة ترهيب المهنيين الصحيين وأعضاء المنظمات غير الحكومية والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان مجددا نتيجة لتفشي الجائحة في البلد. فهذا أمر مؤسف ويجب وضع حد له. ولذلك نحث النظام مرة أخرى على إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، لا سيما مراعاة الآثار الحالية للجائحة في ظل ظروف الاحتجاز.

وقبل أن أختتم، أود أن أذكر بأن أكثر من 5 ملايين فنزويلي فروا إلى البلدان المجاورة، بحثا في أغلب الأحيان عن الدواء والخدمات الصحية الأساسية. وللأسف فإن جائحة COVID-19 تزيد من تفاقم محنتهم. هذه أكبر أزمة لاجئين في تاريخ أمريكا اللاتينية. في 26 أيار/مايو، ستشارك ألمانيا في مؤتمر للمانحين للاجئين الفنزويليين يستضيفه الاتحاد الأوروبي، إلى جانب إسبانيا.

المرفق السابع

بيان الممثل الدائم لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة، ديان تريانسيا دجاني

أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها اليوم.

إذ أنني المتكلم الأخير قبل الرئيس، فقد حظيت بفرصة الاستماع إلى جميع بيانات الأعضاء.

أود أن أبدأ بإعادة التأكيد مرة أخرى على أن موقف إندونيسيا بشأن الحالة في فنزويلا كان دائما واضحا ومتسقا وقائما على المبادئ. وقد أتيحت لنا الفرصة للإعراب عن موقفنا عدة مرات. بالنسبة لنا، يظل الحوار والمصالحة والتفاوض الخيار المفضل للتوصل إلى حل دائم لجميع المسائل. أما بعد، أود أن أدلي بثلاث نقاط موجزة جدا.

أولا، ينبغي أن تكون مبادئ عدم التدخل والسيادة والسلامة الإقليمية، تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، نقطة الانطلاق في مناقشة أي مسائل في إطار الأمم المتحدة. وهذا هو الحال أيضا بالنسبة للوضع في فنزويلا. ولا بد من احترام تلك المبادئ الأساسية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، نناشد جميع الأطراف المعنية، داخل فنزويلا وخارجها على السواء، أن تبذل جهدا جادا لتخفيف حدة التوترات وعدم تفاقم الحالة. ونود أن نكرر وجهة نظر وكيلة الأمين العام ديكارلو بأن الفنزويليين أنفسهم هم وحدهم الذين يمكنهم حل الأزمة التي طال أمدها.

ثانيا، من المهم لنا، نحن مجلس الأمن، أن نكون متحدين وأن نتخذ الإجراء الصحيح. في غضون أقل من شهر، اجتمع المجلس ثلاث مرات لمناقشة الحالة في فنزويلا. وقد فشلت هذه الجهود حتى الآن في إحداث أي فرق بالنسبة للشعب والبلد. في آخر مرة اجتمعنا، لم نستطع حتى الاتفاق على عناصر معلومات تقدم للصحافة. وتأسف إندونيسيا لأننا لم نتمكن من تحقيق الوحدة في المجلس، كهيئة تحظى بالاحترام، بشأن آلية نمضي منها قدما لمعالجة الحالة في فنزويلا، بما في ذلك ما تواجه من تحديات إنسانية عصيبة بالفعل. وعلى الرغم من تباين وجهات نظرنا في المجلس، لا تزال إندونيسيا تعتقد أنه من الممكن لنا التوصل إلى توافق في الآراء يتماشى مع مسؤوليتنا وولايتنا.

وهذا يقودني إلى نقطتي الأخيرة، وهي أن أي حل للحالة في فنزويلا ينبغي أن يركز على حوار سياسي شامل للجميع بمشاركة جميع الأطراف. ولهذه الغاية، هناك حاجة ملحة إلى معالجة عدم الثقة الشديد في البلد. ولذلك ندعو جميع الأطراف إلى قبول المساعي الحميدة التي عرضها الأمين العام ونحث مرة أخرى على ضبط النفس ضد أي عمل يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التدهور في الحالة الهشة أصلا على أرض الواقع.

وخلال وقت جائحة مرض فيروس كورونا هذه، لا بد من تلبية الاحتياجات الإنسانية لأضعف فئات الشعب الفنزويلي، بمن فيهم اللاجئون والمهاجرون. غير أننا إذا كنا نهتم حقا بشعب فنزويلا – وأعتقد أننا نهتم – فإن الخطوة الأولى هي إظهار جبهة موحدة في المجلس وإيجاد أرضية مشتركة. وقد أعربنا باستمرار عن الحاجة لأن نبني جبهة موحدة، ولكن من المؤسف أننا لم نفعل، كما سمعنا في البيانات العديدة المثيرة للخلاف بعد ظهر اليوم. هذا هو الوقت لكي نضع خلافاتنا جانبا ونكفل أننا سنكون جزءا من الحل وليس جزءا من المشكلة. ولا يزال علينا الالتزام بإيجاد السبل والوسائل لمساعدة فنزويلا وشعبها على إيجاد حل سلمي للتحديات الراهنة التي تواجهها. فلنظهر لشعب فنزويلا أننا نقف معه وأننا لن نتركه في حالة يأس.

المرفق الثامن

بيان النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة، ديميتري بولياسنكي

نشكر وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وشؤون بناء السلام روزماري ديكارلو على الإحاطة.

وأود أن أشير من البداية إلى أن الحالة التي نواجهها اليوم تتكشف حول فنزويلا، وليس داخل البلد. إن الحوادث الأخيرة المتمثلة في انتهاك عملاء أجانب لسيادة فنزويلا تشكل تهديدا مباشرا لسلام البلد، وكذلك للأمن والاستقرار الإقليميين. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة تشكل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة.

ولتوضيح الهدف من اجتماعنا على نحو أفضل، سألخص الحقائق. في الأيام الأولى من أيار/مايو، دخلت مجموعة مسلحة تضم 60 شخصا على الأقل أرض فنزويلا ذات السيادة من أراضي كولومبيا المجاورة على متن سفينتين. وألقي القبض على 47 منهم، من بينهم مواطنان من الولايات المتحدة الأمريكية، اعترفا بأن مهمتهما هي تدريب قوات في كولومبيا المجاورة للقيام بعمليات عسكرية في فنزويلا والسيطرة على مطار من أجل تأمين نقل الرئيس نيكولاس مادورو إلى الولايات المتحدة.

كما نعلم عن عقد وقعه في 16 تشرين الأول/أكتوبر 2019 نائب خوان غويدو وجوردان غودرو، الرئيس التنفيذي لشركة سيلفركورب الأمريكية، قيمته حوالي 200 مليون دولار. وكان الهدف هو "الإطاحة بالنظام الفنزويلي الحالي". ووفقا للمعلومات المتاحة، كان من المقرر تمويل العملية من الأموال السيادية الفنزويلية التي صادرتها الولايات المتحدة من كاراكاس واحتفظت بها في مصارف الولايات المتحدة. وبعد أن ادعى منتحل صفة الرئيس أنه لا علاقة له بالعقد، نُشرت وثيقة مالية أخرى مؤرخة 28 نيسان/أبريل 2020 طالبت خوان غويدو بدفع دفعة أولى قدرها 1.5 مليون دولار إلى شركة سيلفركورب قبل بضعة أيام فقط مما يسمى بعملية غيديون.

ونود أن نتساءل عن الدور الذي تضطلع به كولومبيا المجاورة في تلك القصة. من الصعب تصور أن العملية السرية التي انطلقت من أرضها قد جرت دون أن يكون لديها أي علم بها. وتدعي سلطات الولايات المتحدة أنه لا علاقة لها بذلك. وسنكون سعداء بتصديقهم، لكنهم لا يفسرون حقيقة أنه وفقا للعقد، كان مواطنان أمريكيان يخططان لأخذ الرئيس الفنزويلي الشرعي رهينة وإحضاره إلى الولايات المتحدة. لأي غرض، هل لي أن أسأل؟ وكيف يرتبط ذلك بالرسائل المستمرة التي توجهها حكومة الولايات المتحدة إلى كاراكاس التي مفادها أن جميع الخيارات مطروحة على الطاولة، بما في ذلك الإعلان مؤخرا عن مكافأة قدرها 15 مليون دولار لمن يسلم الرئيس مادورو؟ من آخر يمكن أن يكون وراء مغامرة المرتزقة هذه؟ نيبال، كما قال السيد بومبيو ذات مرة فيما يتعلق بمسألة أخرى؟

والحقائق، كما قدمها الممثل الدائم لفنزويلا إلى المجلس في رسالته المؤرخة 13 أيار/مايو، واضحة للعيان. ولحسن الحظ، كشفت القوات المسلحة الفنزويلية الغزو وصدته. ونتيجة لذلك، تمت مصادرة عدد كبير من الأسلحة النارية، بما في ذلك أسلحة ذات عيار ثقيل، كان من المفترض أن تستخدم جميعها لإثارة الفوضى الداخلية والاستيلاء على الهياكل الأساسية الحيوية ومؤسسات الدولة. كان عملا عدوانيا ويجب إدانته.

وقد حذرت الحكومة الفنزويلية عدة مرات من أن هناك استعدادات جارية لشن هجمات مسلحة وأن جماعات شبه عسكرية يجري تدريبها في بلدان مجاورة. وأود أن أذكر بأن مجلس الأمن

”يدين أي دولة تستمر في السماح بتجنيد المرتزقة أو التغاضي عنه، وتوفير التسهيلات لهم بهدف الإطاحة بحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة“ (القرار 239 (1967)، الفقرة 2).

كان ذلك اقتباسا مباشرا من القرار 239 (1967)، الذي يبدو أنه انتهك انتهاكا جسيما في هذه الحالة، وكذلك ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بعدم جواز التدخل بجميع أنواعه في الشؤون الداخلية للدول، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام 1981.

وللأسف، فإن للولايات المتحدة تاريخا في معاملة أمريكا الجنوبية بأسرها بوصفها فنائها الخلفي، وفقا لمبدأ مونرو، الذي تم تعطيله لبعض الوقت إلى أن قررت إدارة الولايات المتحدة أن تمنحه فرصة ثانية. إن غزو خليج الخنازير في كوبا عام 1961، والإطاحة بسلفادور أليندي في شيلي في عام 1973، وملف إيران – كونترا في نيكاراغوا عام 1986 ليست سوى أمثلة قليلة على ذلك.

وتندرج فنزويلا اليوم على قائمة الولايات المتحدة، ولا يبذل زملاؤنا الأمريكيون أدنى جهد لإنكار ذلك. ولهذا السبب بالضبط تثير المغامرة الأخيرة لسيلفركورب القلق بشكل خاص. ولا يمكننا أن ننسى السياق المقلق – ما يسمى بعملية مكافحة المخدرات في منطقة البحر الكاريبي، التي كانت في الواقع عملية عسكرية عقب الإعلان عن المكافأة لمن يسلم الرئيس مادورو.

ونريد أن نسأل اليوم ما هو الهدف الحقيقي لموكب البحرية الأمريكية في منطقة البحر الكاريبي. هل هناك المزيد من المرتزقة على الأرض في فنزويلا؟ ومن المسؤول عن الهجمات على البنية التحتية الحيوية الفنزويلية، بما في ذلك شبكات الكهرباء؟

كما نأمل أن تدرك واشنطن إدراكا تاما مخاطر وقوع حوادث عند نشر سفن البحرية الأمريكية لاسن وبريبل وفاراغوت في منطقة تقوم فيها ناقلات النفط الإيرانية بنشاط قانوني بالقرب من فنزويلا.

وأود أيضا أن أستفيد من هذه الفرصة وأن أطرح سؤالا على زملائنا الأوروبيين، الذين اعترفوا على عجل بمنتحل صفة الرئيس قبل عامين. كيف يرون دوره الآن بعد أن أصبح دوره في محاولة الانقلاب هذه – ولنسمّ الأشياء بأسمائها – واضحا جدا؟ وكيف يمكن للسلطات الفنزويلية الشرعية أن تدخل في مفاوضات معه بعد ذلك؟

ترفض الأغلبية المطلقة للمجتمع الدولي القيام بأعمال عسكرية أو تخريبية بوصفها أداة في العلاقات الدولية. ونناشد جميع المشاركين في مناقشة اليوم أن يدينوا إدانة قاطعة محاولة غزو الأراضي الفنزويلية ذات السيادة. لقد حان الوقت لنتكلم جميعا مؤيدين حق الفنزويليين في حل خلافاتهم السياسية بأنفسهم، بما في ذلك حقهم في اختيار قادتهم، تمشيا مع دستور البلد.

وسيواصل الاتحاد الروسي بذل قصارى جهده لمساعدة الفنزويليين في هذا المسعى. ونحث الجميع على الانضمام إلينا والامتناع عن فرض الإملاءات أو الإنذارات أو الجزاءات أو التدابير القسرية فيما يتعلق بهذا البلد أو أي بلد آخر.

وبأخذ ذلك في الاعتبار، أعددنا مشروع بيان صحفي لمجلس الأمن لمعالجة المسائل المذكورة أعلاه. وفيما يلي نصه:

"ناقش أعضاء مجلس الأمن آخر التطورات في جمهورية فنزويلا البوليفارية وما حولها.

"ورفض أعضـــاء مجلس الأمن اســـتعمال القوة أو التهديد باســـتعمالها، على النحو المنصـوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، وأكدوا من جديد على القرارات ذات الصـلة بشـأن إدانة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره وبشأن استخدام المرتزقة.

"ودعا أعضـــاء مجلس الأمن إلى حل الحالة الراهنة في جمهورية فنزويلا البوليفارية من خلال الحوار بين الفنزويليين، ودونما تدخل، بالوسائل السلمية والسياسية تمشيا مع الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، في إطار دســـتورها الوطني وفي ظل الاحترام الكامل لســـيادة فنزويلا وسلامتها الإقليمية".

نعتقد أن هذا النص القصـير والمحايد سـياسـيا والموجز لن يثير اعتراضـات جوهرية من أعضـاء المجلس. وسوف نوزعه مباشرة بعد بياني.

المرفق التاسع

بيان الممثلة الدائمة لسانت فنسنت وجزر غرينادين لدى الأمم المتحدة، إينغا روندا كينغ

أبدأ بتوجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على ملاحظاتها، وأنوّه بحضور زميليّ، الممثلين الدائمين لكل من فنزويلا وكولومبيا.

ليست هذه الحالة قريبة فحسب من وطننا في سانت فنسنت وجزر غرينادين نظرا للقرب الجغرافي، بل هي أيضا سمة دائمة في قلوب وعقول الكثيرين في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي فيما نقف متضامنين مع أشقائنا وشقيقاتنا الفنزويليين. ونؤكد اليوم من جديد مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تجدد التعهد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

إن محاولة التوغل المسلح الأخيرة في جمهورية فنزويلا البوليفارية لم تكن إلا المحاولة الأقرب عهدا في سلسلة طويلة من الاعتداءات غير المبررة التي شُنت على هذه الدولة ذات السيادة على مدى العقدين الماضيين. ونرى أن النزاع السياسي الداخلي في البلد لا يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وبشكل أكثر وضوحا، فإن الحالة في فنزويلا لا تهدد الأمن القومي أو السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة عضو منفصلة عنها، وجميع أعمال العدوان، بما في ذلك التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية، التي تتخذ تحت هذا الستار لا يمكن تبريرها وغير قانونية.

تقوض هذه الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي العمليات السياسية الداخلية داخل البلد. والآن، وبعد عرض مكافأة قدرها 15 مليون دولار لتسليم زعيم البلد المنتخب على النحو الواجب، أدت مصادر جديدة لعدم الاستقرار، بما في ذلك نشاط المرتزقة والإرهاب، إلى بيئة متقلبة بشكل متزايد. إن أعمال التحريض هذه تؤدي إلى تأجيج المشاكل التي تواجه البلد وشعبه بدلا من تهدئتها. ونرى أن الحل المستدام الوحيد للأزمة السياسية هو إجراء حوار وطني شامل للجميع يلبي الاحتياجات والتطلعات المشروعة للشعب الفنزويلي، بعيدا عن أي مكائد جيوسياسية ترمي إلى التدخل في نتائج هذه العملية السياسية الداخلية.

ويساورنا قلق عميق إزاء تدهور الحالة الإنسانية في البلد. إن تلاقي القوى الاقتصادية والسياسية الخارجية للدفع قدما بمخطط لـ ”تغيير النظام“ يضع ضغطا لا لزوم له على النسيج الاجتماعي والاقتصادي في فنزويلا ويسبب للشعب شقاء ومعاناة هائلين. ونكرر مرة أخرى دعوتنا إلى السحب الفوري وغير المشروط لجميع التدابير العقابية الانفرادية ونحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على الكف عن جميع الاعتداءات على الحقوق السيادية للبلد والحريات السياسية لشعبه. إن هذه المناورات الجيوسياسية غير مفيدة وضارة على حد سواء خلال هذه الأوقات العصيبة حيث ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة جائحة مرض فيروس كورونا.

وفي الوقت الذي يواجه فيه نظامنا المتعدد الأطراف أزمة مصداقية، لا يمكننا أن نحيد عن قواعد وأعراف التعاون الدولي. ودفاعا عن المبادئ التي يقوم عليها القانون الدولي، يجب ألا نزرع بذور الشقاق أو أن نؤجج نيران الاستفزاز. فالشعب الفنزويلي يستحق أكثر من ذلك بكثير.

وقبل أن أختتم، يود وفد بلدي أن يؤيد البيان الصحفي على النحو الذي اقترحه الاتحاد الروسي. ونعتبره وقائعيا ومتوازنا.

المرفق العاشر

بيان الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، جيري ماتجيلا

نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة ونشكر وكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو على إحاطتها الحافلة بالمعلومات. ونرحب أيضا بالممثلين الدائمين لفنزويلا وكولومبيا في اجتماعنا.

سأركز في بياني اليوم على ثلاث مسائل، هي الحالة السياسية والحالة الإنسانية والأثر المتفاقم لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) والسلام والاستقرار الإقليميان.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية في فنزويلا، نكرر الإعراب عن رأينا بأن إجراء حوار سياسي يقوده الفنزويليون هو السبيل الوحيد الذي سيحل التحديات السياسية التي تواجه البلد. ووفقا لميثاق الأمم المتحدة، ينبغي احترام سيادة فنزويلا وسلامتها الإقليمية. ولذلك، ينبغي إدانة محاولات التغيير غير الدستوري لحكومة منتخبة ديمقراطيا في فنزويلا.

بل ينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم عملية سلام داخلية يمسك بزمامها الفنزويليون وإيجاد حل لا ينطوي على إلزام أو شروط مسبقة. وقد شهدنا مرارا وتكرارا الآثار الكارثية لمحاولات تغيير الحكومات بالقوة وبطريقة غير دستورية، بما في ذلك النزاع طويل الأمد وعدم الاستقرار الذي يتجاوز الحدود والمناطق. ونحن لا نتمنى ذلك لفنزويلا.

وفي هذا السياق، نؤكد ضرورة احترام دستور فنزويلا وأحكامه المتعلقة بالفصل بين السلطات. وعلاوة على ذلك، نكرر رأينا ونشدد على أنه، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ينبغي أن يحترم الجميع سيادة فنزويلا وسلامتها الإقليمية، ولا ينبغي لأي طرف أن يحاول انتهاكهما. وعلى نفس المنوال، نود أن نؤكد موقف ومبدأ عدم التدخل في المسائل الداخلية لأي بلد.

ثانيا، تعرب جنوب أفريقيا عن قلقها إزاء الأثر المدمر لجائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء العالم، ولا سيما على البلدان المتضررة من النزاع وعدم الاستقرار. وتتطلب الجائحة منا جميعا أن نستلهم أعمق مشاعر التضامن والتعاون العالميين.

وخلال هذه الأوقات العصيبة، ينبغي أن ينصب التركيز على تلبية الاحتياجات والشواغل الإنسانية لبلدان مثل فنزويلا، التي تواجه تحديات اقتصادية وسياسية دائمة نتيجة لعدد لا يحصى من الأسباب، لا سيما القيود الاقتصادية السائدة المفروضة خارجيا، وكذلك الأثر المتفاقم لكوفيد-19. ومن ثم، تحث جنوب أفريقيا جميع الأطراف على احترام الحاجة إلى النزاهة والحياد والاستقلال في تقديم المساعدة الإنسانية إلى فنزويلا. وينبغي ألا تُستخدم المساعدة الإنسانية كورقة مساومة سياسية، تحتجز شعب فنزويلا وأشد الفئات ضعفا رهائن.

ونقدر عمل منظومة الأمم المتحدة في مساعدة فنزويلا على معالجة الحالة الإنسانية، فضلا عن العمل الذي لا غنى عنه الذي تقوم به منظمة الصحة العالمية في مساعدة البلد على التصدي لجائحة كوفيد-19.

وفي هذا الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا تأييدا تاما دعوات الأمين العام إلى تعزيز التضامن الدولي ورفع الجزاءات الاقتصادية التي من شأنها أن تحد بشدة من قدرة البلدان على التعافي من الجائحة. ونؤيد أيضا الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي في جميع أنحاء العالم. ويجب أن يكون واضحا أن

عدونا المشترك اليوم هو جائحة كوفيد-19. وينبغي تنحية جداول أعمالنا الوطنية الضيقة جانبا فيما نتصدى للجائحة بصورة مشتركة. وكما قالت عضو الكونغرس باربرا لي في هذا الصباح في إطار سلسلة حوارات أفريقيا التي ينظمها مكتب المستشارة الخاصة لشؤون أفريقيا، السيدة بيينسي غاواناس، "لا أحد في أمان حتى يكون الجميع في أمان".

وتشعر جنوب أفريقيا بالقلق إزاء زيادة التوترات في المنطقة وتحث جميع البلدان على الاستجابة لنداء الأمين العام من أجل التضامن في وقت أزمة عالمية كهذه وعدم إدامة الانقسامات والحزازات. إن هذا التضامن ووحدة الهدف ضروريان لمساعدة العالم على الخروج من الجائحة مع التقليل إلى أدنى حد من آثارها السلبية على السلام والأمن الدوليين.

أخيرا، بينما نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تدعو جنوب أفريقيا مرة أخرى إلى إيجاد حل سلمي للأزمة السياسية الفنزويلية. وننادي ببذل جهود عالمية متضافرة للمساعدة في المبادرات التي يتخذها أي بلد لمساعدة الفنزويليين في التغلب على خلافاتهم والتلاقي في سلسلة من الحوارات التشاورية الداخلية إلى أن يتم التوصل إلى تسوية سياسية سلمية من أجل شعب فنزويلا وجيرانها ومن أجلنا جميعا.

المرفق الحادي عشر

بيان البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة

إن فنزويلا في خضـم مواجهة سـياسـية محتدمة وهي تعاني من انهيار اجتماعي واقتصـادي، قد يتفاقم بشدة جراء الأثر المدمر لجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) على السكان.

ويؤسـفنا أن نلاحظ أن الاسـتقطاب في فنزويلا يزداد حدة ويحبط محاولات التوصـل إلى حل عن طريق التفاوض بين الجهات السياسية الفاعلة الرئيسية. ويساورنا القلق أيضـا لملاحظة أن المواجهة الحالية وعدم وجود أي مجال لإجراء مفاوضـات جادة بين الطرفين قد يقوضـان اسـتقرار المنطقة، حيث يلوح التوتر في الأفق أيضا.

إن هذه هي المرة الثالثة خلال أقل من شهر التي تكون فيها الحالة في فنزويلا على جدول أعمالنا، ولكننا نأسـف لملاحظة أن المجلس، على الرغم من النوايا الحسـنة لأعضـائه، لا يتكلم بصـوت واحد بشـأن هذه المسألة. ولن تساعدنا الانقسامات في المجلس في الأخذ بيد فنزويلا نحو الاستقرار.

ولا تزال تونس مقتنعة بأن التوصـل إلى حل سـياسـي عن طريق التفاوض من خلال جهود الفنزويليين وقادتهم السـياسـيين هو السـبيل الوحيد للمضـي قدما. وتزداد أهمية هذا الأمر في سـياق جائحة كوفيد-19. ونحن على استعداد لدعم أي مبادرة لمجلس الأمن في هذا الصـدد، فضـلا عن أي مساع حميدة يبذلها الأمين العام، إذا ما طُلب منهما ذلك.

وندعو جميع الأطراف الفاعلة الرئيسـية إلى تنحية انعدام الثقة والعداوات جانبا والعمل على إيجاد حلول دائمة، من شأنها تعزيز الحكم الديمقراطي وتلبية تطلعات جميع الفنزويليين إلى السلام والرفاه.

المرفق الثاني عشر

بيان نائب الممثل الدائم بالنيابة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة، جيمس روسكو

أضم صوتي إلى الآخرين في توجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها.

اليوم، نجتمع للتحدث عما هو أساسا عملية مستقلة تضطلع بها مجموعة مارقة من المرتزقة في زوارق سريعة، لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وترفض المملكة المتحدة الفكرة السخيفة التي يروج لها الاتحاد الروسي بأن هذا الحادث كان محاولة مدعومة من الولايات المتحدة وكولومبيا لاغتيال مادورو وفرض حكومة بديلة، كما زعم نظام مادورو في رسالته إلى مجلس الأمن.

بيد أن هذه المناقشة توفر للمجلس سابقة مفيدة للتدقيق في مغامرة كهذه من جانب آخرين داخل أراض ذات سيادة في المستقبل، وأرحب، من جانبي، بإدانة الوفد الروسي لانتهاك المرتزقة للسيادة الوطنية. ونأمل أن يعني ذلك أنهم سيغيرون هم أنفسهم النهج الذي يتبعونه في ليبيا وفي أماكن أخرى، كما سمع المجلس في وقت سابق من هذا الأسبوع (انظر S/2020/421). والواقع أننا سعداء بسماع العديد من أعضاء المجلس يدافعون عن السلامة الإقليمية والسيادة، ونأمل أن نسمع مشاعر مماثلة، لا سيما تلك التي أبداها الوفد الروسي بشدة، عندما نناقش الضم غير القانوني لشبه جزيرة القرم غدا.

ومن جانبنا، لم نر أي دليل على تورط الولايات المتحدة أو كولومبيا في تلك العملية. بل على العكس من ذلك، اتخذت الحكومتان خطوات لمعالجة مشاركة أفراد من بلديهما. ونرحب بإعلان حكومة الولايات المتحدة أنها بدأت التحقيقات في أنشطة شركة سيلفركورب، ومالكها جوردان غودرو، وفي العملية الفاشلة، ونرحب ببدء السلطات الكولومبية تحقيقات في الحادث. إن معارضة أي شكل من أشكال التدخل العسكري في فنزويلا هو مبدأ توافق عليه المملكة المتحدة تماما.

ولكن، كما قلنا مرات عديدة بشأن هذا الموضوع، فإن السبيل الإيجابي الوحيد للمضي قدما بالنسبة لفنزويلا هو من خلال حل تفاوضي وديمقراطي وسلمي نابع من انتخابات رئاسية حرة ونزيهة وفقا للمعايير الدولية. ويجب الإقبال على هذه المفاوضات بإرادة حقيقية من كلا الجانبين للمشاركة البناءة.

وحتى الآن، شهدنا روح المشاركة من جانب الرئيس المؤقت خوان غويدو، الذي شارك في عدة مبادرات للحوار، ولكن ليس من جانب نظام مادورو. وقد لوحظ ذلك مؤخرا عندما رفضوا إطار التحول الديمقراطي الذي وضعته الولايات المتحدة بدون النظر في إمكاناته. وعوضا عن ذلك، وفي محاولة لصرف الانتباه عن الكارثة الإنسانية التي جلبها نظام مادورو على شعب فنزويلا باسترعاء انتباه العالم إلى مجموعة صغيرة من المرتزقة الذين لم تتح لهم إطلاقا على ما يبدو إمكانية إلحاق ضرر جسيم بمادورو أو نظامه. وبالتالي فإن هذا السلوك، وليس النزعة إلى التورط في مغامرات فاشلة، هو الذي يقلقنا وينبغي التركيز عليه.

وكذلك استخدم نظام مادورو أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) لتحويل انتباه المجتمع الدولي، بالتركيز، على سبيل المثال، على آلاف الفنزويليين الذين عادوا إلى بلدهم خلال الأسابيع الأخيرة. وكما أخبرتنا وكيلة الأمين العام ديكارلو، فإن الضغط الاقتصادي على المجتمعات المحلية للمهاجرين يتزايد. وبدلا من التركيز على الخمسة ملايين الذين غادروا فنزويلا، والذين تم الترحيب بأكثر من 1.8 مليون منهم في كولومبيا وحدها، يبذل مادورو وسعه لتوجيه الانتباه بعيدا عن الأزمة الإنسانية وانتهاكات حقوق الإنسان

التي يرتكبها ضد شعبه. ولا يزال النظام يقمع المعارضة ويخنق حرية الإعلام ويضايق الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسـان، وهو الآن يمتنع عن كفالة الحقوق الأسـاسـية للمحتجزين كجزء من هذه العملية. ولذلك ندعو نظام مادورو إلى معاملة هؤلاء المحتجزين وغيرهم وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنســان، بما في ذلك ما يتعلق بتمكينهم من الاتصـــال بأســـرهم، وكفالة حقوقهم في محاكمة عادلة، وفي اختيار دفاعهم. وندعو كذلك النظام إلى السـماح بوصـول المسـاعدات الإنسـانية دون عوائق، على نحو ما دعا إليه السـيد لوكوك، لفائدة جميع الفنزويليين المحتاجين، وإلى عدم تسييس المعونة الإنسانية.

وهذا وقت حاسم بالنسبة للشعب الفنزويلي، والتحديات التي كان يواجهها بالفعل تتفاقم جراء كوفيد-19. وأخيرا، ندعو مادورو إلى الدخول بصـــورة بناءة في حوار في أقرب وقت ممكن، حتى يتمكن الشـــعب الفنزويلي من المضي قدما بحرية وفي إطار الديمقراطية. فهذا ما يحتاجه وهذا ما يستحقه.

المرفق الثالث عشر

بيان الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة، كيلي كرافت

أشكر وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها اليوم. ومن المؤسف للغاية إصرار بعض أعضاء المجلس على إضاعة وقتها اليوم.

إن الرسالة الواردة من نظام مادورو غير الشرعي الذي دعا إلى عقد جلسة اليوم هي كالعادة سرد مطول للاتهامات الخيالية والأكاذيب التي يمكن دحضها. وللأسف، فللمرة الثانية في أقل من شهر، أطلق زملاؤنا الروس العنان لممارسة نظامهم العميل المتمثلة في لوم الآخرين على خياراته المروعة.

ولكنني هنا اليوم لأخبر المجلس بأن الولايات المتحدة لا تعتزم إطلاقا التعاون مع هذه المحاولات لتجنب المسؤولية. فمنذ عام 2018، أشرف هذا النظام الفاسد والإجرامي وغير المشروع على نحو 000 7 عملية قتل – سأقول ذلك مرة أخرى – 000 7 عملية قتل خارج نطاق القضاء. واستخدم الغذاء كسلاح سياسي. وهو يمارس التعذيب والاتجار بالبشر، وتنطوي استراتيجيته لمكافحة مرض فيروس كورونا على احتجاز العاملين في المجال الطبي والصحفيين المستقلين الذين يحاولون إعلام الجمهور بمخاطر هذا الفيروس. وليس هناك شك في أن هذه هي خيارات النظام، التي قام بها بحرية.

وبطبيعة الحال، سيكون من غير الملائم حقاً أن يعترف النظام بقراراته بقتل الشعب الفنزويلي وتجويعه والاتجار به. ولذلك فهو يحاول، عوضا عن ذلك، تشتيت الانتباه وصرفه إلى الوجهة الخطأ، كما يفعل الآن بإطلاق المزاعم عن محاولة انقلاب مفترضة، بهدف توفير غطاء لمزيد من عمليات القتل خارج نطاق القضاء.

وقد سبق أن أوضح الرئيس ترامب والوزير بومبيو أن الولايات المتحدة لم تشارك في عملية غيديون. وسأكرر ذلك مرة أخرى – إن الولايات المتحدة لم تدخل فنزويلا، وهي ترفض رفضا قاطعا أي ادعاءات بخلاف ذلك. ولم تشارك الولايات المتحدة في التدخل المسلح المزعوم في 3 و 4 أيار/مايو.

والواقع أن الدولتين الوحيدتين اللتين يبدو أنهما تنتهكان سيادة فنزويلا هما روسيا وكوبا، اللتين ترسلان بصورة روتينية، دون موافقة الجمعية الوطنية، ضباطا عسكريين ومرتزقة إلى البلد. ولا بد لي من الاعتراف بأنه من المحير أن نرى أولئك الذين نصبوا أنفسهم أبطالا للشعب الفنزويلي يبذلون كل ما في وسعهم لمنع الفنزويليين العاديين من التعبير حتى عن رغباتهم السياسية، ناهيك عن العمل على تنفيذها.

ونشجع المجلس على النظر عن كثب في دور نظام مادورو في خلق هذه الأزمة المفترضة، ولا سيما في تدخل جهاز الاستخبارات الكوبي الواسع النطاق في فنزويلا. وعلاوة على ذلك، نكرر دعوة الرئيس خوان غويدو إلى إجراء تحقيقات غير متحيزة في عمليات الاعتقال والقتل خارج نطاق القضاء والتعذيب التي نجمت عن ممارسة مادورو للقمع.

وفي الوقت الذي تحقق فيه الولايات المتحدة في العملية المزعومة، يظهر المزيد من التفاصيل. ولا يمكننا حتى الآن الإعلان عن كل ما علمناه، ولكن يمكننا أن نقول ما يلي. من الواضح أن العملية المزعومة اكتشفت منذ فترة طويلة. بل أُشير إليها علناً قبل أسبوع تقريباً، حيث أصدر النظام إعلانا عاما يحدد فيه خططه ويؤكد أن النظام قد اخترق تماماً جميع المحاولات.

ومع تقدم هذه التحقيقات، يجب أن يظل تركيزنا منصـــبا على الشـــعب الفنزويلي، وعلى عودة الديمقراطية الحقيقية إلى البلد، وعلى إيصـــال المعونة الإنســانية إلى المحتاجين إليها، وعلى ما يرتكبه نظام مادورو غير المشروع من انتهاكات محددة لا يمكن إنكارها.

وفي النهاية، تتعلق الجلســـة اليوم بما إذا كنا على اســـتعداد، جماعيا وفرديا، للاعتراف بالحقائق الواضحة. ومن جانبنا، لن تغض إدارة ترامب الطرف عن الشر الذي جلبه النظام للشعب الفنزويلي. ولحسن الحظ، ينطبق الشـيء ذاته على العديد من أعضـاء المجلس هنا اليوم، ولكن ليس عليهم جميعا. ولا يسـعني إلا أن آمل في أن يحين الوقت الذي يدرك فيه جميع الأعضاء أنه يجدر بهم أن يتبرؤوا من هذا التعامي.

المرفق الرابع عشر

بيان الممثل الدائم لجمهورية فييت نام الاشتراكية، دانغ دينه كوي

أود توجيه الشكر إلى وكيلة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. وأرحب أيضا بالممثلين الدائمين لفنزويلا وكولومبيا في جلستنا اليوم.

لقد تلقيت رسالة الممثل الدائم لفنزويلا، وتابعت اليوم عن كثب إحاطة وكيلة الأمين العام ديكارلو وبيانات المتكلمين السابقين. ويساورني قلق بالغ إزاء التقارير الأخيرة عن التدخلات المسلحة في فنزويلا. وتعارض فييت نام بشدة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد سيادة واستقلال أي دولة أو التدخل بأي شكل من الأشكال في شؤونها الداخلية، مما ينتهك ميثاق الأمم المتحدة ويتعارض مع القانون الدولي. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على النقاط التالية.

أولا، ندعو الأطراف ذات الصلة بالحالة في فنزويلا إلى ممارسة ضبط النفس والامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها أو عن الأعمال التي قد تؤدي إلى تصعيد التوتر وزعزعة استقرار الحالة في فنزويلا. ويتحمل المجلس مسؤولية إعلاء المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والالتزام بالمعايير المتفق عليها دوليا في إدارة العلاقات الدولية بين الدول.

ثانيا، نؤيد انخراط الحكومة الدستورية والأطراف ذات الصلة في فنزويلا في حوار بغية التوصل إلى حل طويل الأجل بالوسائل السلمية. وينبغي للفنزويليين أن يقودوا ويتخذوا القرارات فيما يتعلق بسبل المضي قدما لفنزويلا، تمشيا مع دستورها وتطلعات شعبها ووفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ثالثا، وحيث أن جائحة فيروس كورونا المستمرة قد زادت من تفاقم الحالة في فنزويلا، فإن أهم مهمة الآن هي مكافحة الجائحة وتقديم المساعدة الإنسانية للفنزويليين للتغلب على الصعوبات الراهنة. ونود، في هذا الصدد، أن نرحب بمواصلة الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لمساعدة شعب فنزويلا، وفقا لمبادئ المساعدة الإنسانية واحتياجات الفنزويليين. وكذلك نؤيد بقوة النداء الذي وجهه الأمين العام إلى رفع الجزاءات التي قد تقوض قدرة الدول على التصدي للجائحة.

المرفق الخامس عشر

بيان الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة، غييرمو فرنانديس دي سوتو بالديرّاما

إنني ممتن لإتاحة الفرصة لي للمشاركة في هذه الجلسة بشأن فنزويلا، ذلك البلد الشقيق الذي يواجه أزمة هائلة. وثمة تقليد تاريخي لبلدي في احترام الديمقراطية والقانون الدولي. وهو من أشد مناصري تعددية الأطراف والحوار كسبيل لحل الخلافات.

لقد تبرأت كولومبيا، فضلا عن أكثر من 50 بلدا ومنظمة متعددة الأطراف، من نظام مادورو غير الشرعي منذ أكثر من عام، وتعترف بدلا من ذلك بالرئيس المؤقت خوان غوايدو. وهي تؤيد، بوصفها جزءا من مجموعة ليما وإلى جانب بلدان أخرى، جهوده الرامية إلى استعادة الديمقراطية في فنزويلا.

إن علاقة كولومبيا بفنزويلا مسألة استراتيجية. ونحن نسترشد في سياستنا الدولية بالروابط الوثيقة التي أوجدها القرب المكاني. وتتشاطر الدولتان تاريخا طويلا وحدودا ممتدة، توصف بأنها الحدود الأكثر حيوية في أمريكا. وعلى مدى العقدين الماضيين، نفذت كولومبيا سياسة تهدف إلى تحقيق تكامل المناطق الحدودية ومجتمعاتها المحلية ودعم تنميتها الاجتماعية والاقتصادية.

بيد أن هذه الجهود تتناقض تناقضا صارخا مع دعم فنزويلا المستمر للإرهاب وتواطؤها مع الجريمة المنظمة عبر الوطنية، مما يؤثر سلبا على الأمن الوطني لكولومبيا واستقرار المنطقة.

وقد جعل كل من تشافيز ومادورو الهجمات المزعومة – وجميعها هجمات فاشلة – والهجمات ضد سيادة فنزويلا – وجميعها تحت السيطرة – ونظريات المؤامرة المنهجية ضد نظامهما مبادئ أساسية لدعايتهما. وتتعارض سياسة النظام العدائية ضد المؤسسات الكولومبية مع قواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية.

لقد تم الزج بفنزويلا في أزمة متعددة الأبعاد. وتحولت من كونها واحدة من أكثر الدول ازدهارا في أمريكا اللاتينية إلى حالة من التدهور العميق. وهي تُعتبر على نطاق واسع اليوم دولة منهارة. وخلال الفترة بين عامي 2014 و 2019، فقدت فنزويلا ثلثي ثروتها، وبلغ معدل التضخم المفرط في العام الماضي قرابة 10 000 في المائة. وبالإضافة إلى ذلك، انخفض إنتاجها من النفط من 3 ملايين برميل يوميا في عام 1999 إلى 622 000 برميل يوميا في نيسان/أبريل 2020، ويعيش نصف سكانها في فقر متعدد الأبعاد.

فمن كان يصدق أن البلد الذي يمتلك واحدا من أكبر احتياطيات النفط والغاز والمعادن في العالم سيعاني في نهاية المطاف من الشُح، متمثلا في نقص في الغذاء والأدوية ونقص في إمدادات الكهرباء والمياه وعدم كفاية البنزين للاستهلاك المحلي؟

إن حالة حقوق الإنسان في فنزويلا لم يسبق لها مثيل. ومنذ عام 2003، أبلغت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان عن الضعف الواضح في الركائز الأساسية لوجود سيادة القانون. وعلاوة على ذلك، لاحظت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، منذ عام 2018 أنماطاً من الانتهاكات لجميع حقوق الإنسان. ووثقت المفوضة السامية أيضاً تزايد قمع المعارضين السياسيين وإخضاع الأشخاص المحتجزين، بمن فيهم الأطفال، لمختلف أشكال المعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، فضلاً عن إنزال أنواع من العقاب بهم مثل الضرب والصدمات الكهربائية والخنق والتهديد بالاعتداء الجنسي.

واضـــطر أكثر من 5 ملايين مواطن فنزويلي للرحيل عن وطنهم بســبب الفقر والقمع. ونتيجة لهذا النزوح غير المسبوق، استقر المقام بأكثر من 1.8 مليون فنزويلي في كولومبيا.

وفي مواجهة التحدي المتمثل في ثاني أكبر أزمة تشرد في العالم، تصرفت كولومبيا بأخوة وتضامن لا يتزعزعان، حيث تستثمر موارد مالية ومؤسسية كبيرة بصفة مستمرة على الرغم من حالة الطوارئ الناجمة عن جائحة فيروس كورونا.

واســتجابة لنداء إنســاني أطلقته الجمعية الوطنية الفنزويلية والرئيس المؤقت خوان غوايدو، بُذل في 23 شباط/فبراير 2019 مسعى لتزويد المواطنين الفنزويليين بالأغذية والأدوية التي تمس الحاجة إليها. وقام بلدي، بالاشــتراك مع البرازيل وكوراســاو وشـيلي وباراغواي والولايات المتحدة وبورتوريكو، بتجميع الإمدادات الإنسانية في مدينة كوكوتا الحدودية بغرض إيصالها إلى متطوعين سيحملونها إلى الأراضي الفنزويلية.

ورد نظام مادورو بعنف وحالت المجموعات المسلحة شبه العسكرية المعروفة باسم «الجماعات» دون إيصـــال الإمدادات. وأدت التوترات على الحدود إلى طرد جميع الموظفين الدبلوماســيين والقنصـــليين الكولومبيين من الأراضي الفنزويلية، وقُطعت العلاقات الدبلوماسية.

وقد دعت مجموعة ليما مرارا إلى عملية انتقال ديمقراطي في فنزويلا بما يســمح باســتعادة ســيادة القانون وإعادة بناء الاقتصــاد. بيد أن أعضــاء مجموعة ليما شــددوا دائما، في سياق توجيه هذه الدعوة، على أن هذه العملية يجب أن تتم بصورة سلمية ووفقا للدستور الفنزويلي.

كما روج الاتحاد الأوروبي لمبادرات ترمي إلى تيسير انتعاش المؤسسـات الديمقراطية في فنزويلا، مثل فريق الاتصـــال الدولي. وبذلت النرويج والســويد أيضـــا جهودا لإيجاد حلول للأزمة عن طريق الحوار. وللأسف، أثبت النظام عدم رغبته في التخلي عن موقفه المتمثل في ممارسة القمع ضد شعب فنزويلا.

ويوفر الفســاد وغيره من الأنشــطة الإجرامية عائدات هائلة لمادورو ومعاونيه الذين لا يرغبون في التوقف عن تلك الأنشـــطة والتخلي عن أعمالهم المربحة، حتى وإن كان ذلك يعني الاســـتمرار في حرمان المواطنين الفنزويليين من الســلع والخدمات الضــرورية لبقائهم. ووفقاً لمؤشــر مدركات الفســاد الصــادر عن منظمة ”الشفافية الدولية“، فإن فنزويلا هي البلد الأكثر فساداً في أمريكا اللاتينية وخامس أكثر البلدان فساداً في العالم.

وفي الآونة الأخيرة، وجه المدعي العام للولايات المتحدة إلى مادورو و 14 مسؤولي النظام الآخرين الحاليين والسـابقين، بمن فيهم إيبان ماركيس وخيسـوس سـانتريك، الزعيمان السـابقان للقوات المسـلحة الثورية الكولومبيـة – الجيش الشـــعبي، اتهامـات جنـائيـة رســـميـة بـارتكـاب أفعـال، من بينهـا الإرهـاب المرتبط بالمخدرات والفساد.

وقد تصـــرفت حكومة كولومبيا مع التقيد الصـــارم بالقانون الدولي بهدف اســتعادة الديمقراطية في فنزويلا، ولم تقم بأي أعمال ســرية أو خفية. بل على العكس من ذلك، فقد بذلت جميع الجهود الدبلوماســية التي في مقدورها وتحدثت في مختلف المحافل عن الانتهاكات التي يرتكبها النظام ضد الشعب الفنزويلي.

وفي أيار/مايو 2017، قدم الرئيس إيفان دوكي، الذي كان عضوا في مجلس الشيوخ آنذاك، شكوى إلى المحكمة الجنائية الدولية ضد نيكولاس مادورو بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية.

وفي أيار/مايو 2018، قدم الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية أيضـــاً تقريراً إلى مكتب المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، يبين فيه أنه لا توجد إمكانية للوصول إلى نظام قضائي عادل في فنزويلا.

وفي أيلول/ســبتمبر 2018، قدم رؤســاء دول الأرجنتين وباراغواي وبيرو وشــيلي وكندا وكولومبيا التماساً إلى المحكمة الجنائية الدولية، طلبوا فيه رسمياً فتح تحقيق في ارتكاب جرائم ضـد الإنسـانية في ظل نظام نيكولاس مادورو. وأيدت فرنسا في وقت لاحق هذا الالتماس.

وبالمثل، وافقت الدول الأعضـاء في معاهدة البلدان الأمريكية للمسـاعدة المتبادلة على تفعيل جهاز التشاور في المعاهدة. وفي أيلول/سبتمبر 2019، اعتمدوا قراراً يشير إلى أن

"جميع هذه الأنشــطة الإجرامية، المرتبطة بالأزمة الإنســانية الناجمة عن تدهور الحالة السـياسـية والاقتصـادية والاجتماعية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، تمثل تهديدا لصـون السـلام والأمن في القارة".

ويتهم نظام مادورو غير الشرعي كولومبيا على نحو غير مسؤول بالتغاضـي عن ارتكاب جرائم قد تؤثر على فنزويلا. ولكن ذلـك أبعـد مـا يكون عن الحقيقـة. ويمكن الاطلاع على بعض الأمثلـة على الإجراءات التي اتخذتها السـلطات الكولومبية لتعزيز إنفاذ القانون والملاحقة الجنائية في الوثيقة التي سـلمتُها اليوم إلى رئيس مجلس الأمن. وقد سُـــجن خلال العام الماضـــي العديد من المجرمين الذين أشـــار النظام الفنزويلي إليهم في شكاواه الأخيرة.

كما أن الادعاءات المتعلقة بمصـــــادرة أســـلحة في 23 آذار/مارس كاذبة. فلدى مصـــــادرة تلك الأسـلحة، أصـدرت السـلطات القضـائية الكولومبية أمرا بإلقاء القبض على الشـخص الذي يحمل الأسـلحة المشار إليها وأصدرت إخطارا جنائيا وبدأت التحقيق.

ويخضـع السيد كليبر الكالا، الذي أعلن مسؤوليته عن حيازة الأسلحة المذكورة، لتحقيق علني يجريه مكتب المدعي العام الكولومبي. وقد سـلم نفســه طوعا إلى سـلطات الولايات المتحدة للتعاون في الإجراءات الجنائية المتخذة ضده في هذا البلد.

كما تخضـع أحداث ما تُسمى بعملية غيديون للتحقيق القضائي.

وفيما يتعلق بالاتهامات الباطلة التي تهدف إلى إقحام السـلطات الكولومبية في اسـتخدام القوة بما يتنافى مع القانون الدولي، نكرر البيان الصــــادر في 7 أيار/مايو عن وزارة الخارجية، والذي نفى بشـــدة تلك الادعاءات.

فلم تكن كولومبيا قط بلدا معتديا. بل على العكس من ذلك، فإنها تكرس جهودها لتوطيد مؤسساتها وتعزيز قدراتها المؤسـسـية لضـمان الاسـتقرار والأمن ورفع نوعية حياة مواطنيها. ونشـن حربا مسـتمرة ضـد الجريمة وأحرزنا تقدما اقتصـاديا واجتماعيا كبيرا منذ بداية القرن. واسمحوا لي أن أعرب بوضـوح عن رفضـنا القاطع لأي ادعاءات ترمي إلى ربط حكومة بلدي بأعمال تتعارض مع القانون الدولي.

إن اسـتعادة الديمقراطية في فنزويلا هي هدف مشـترك وحتمية أخلاقية. ويمكن لمجلس الأمن أن يكون على يقين من أن كولومبيا لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين.

المرفق السادس عشر

بيان الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة، صمويل مونكادا

أشكركم، سيدي، على عقد هذه الجلسة لمناقشة آخر التطورات في فنزويلا، لا سيما الهجمات الإرهابية وهجمات المرتزقة التي وقعت في 3 أيار/مايو، فضلا عن التهديد الذي يلوح في الأفق بشن هجوم مسلح، في انتهاك وشيك للسلام في بلدي وفي المنطقة بأسرها، إذا استمر العدوان.

لقد التزمت جميع الدول الأعضاء عند التوقيع على ميثاق الأمم المتحدة بأن

"تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم ولإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتذرع بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها".

واليوم، يُنتهك ذلك الحكم، مع الإفلات من العقاب وفي ازدراء تام للميثاق.

وقد أوضحنا للعالم، في رسالة موجهة إلى مجلس الأمن مؤرخة 13 أيار/مايو، أعمال العدوان المسلح على بلدي، التي أثبتت، وفقا للأدلة العلنية التي لا يمكن دحضها والتي جرى تشاطرها في ذلك الوقت، أن حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كولومبيا يسرتا التخطيط والتدريب لها وتمويلها وأنهما توفران، إلى يومنا هذا، الحماية لمجموعات المرتزقة والإرهابيين الذين نفذوا هجوما مسلحا بهدف ارتكاب أعمال قتل عشوائية للمدنيين الأبرياء واغتيال مسؤولين مختارين رفيعي المستوى في حكومة بلدي، بل واغتيال الرئيس نيكولاس مادورو.

وهذا يشكل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن المتعددة، الملزمة قانونا لجميع الدول الأعضاء. وقد انتهكت حكومتا كولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية التزاماتهما ذات الصلة بموجب القانون الدولي، ولا سيما على النحو المنصوص عليه في القرارات الأربعة التالية على الأقل.

فمجلس الأمن يدين، في الفقرة 2 من القرار 239 (1967)، أي دولة تسمح أو تتغاضى عن "تجنيد المرتزقة، وتوفير التسهيلات لهم، بهدف الإطاحة بحكومات دول أعضاء في الأمم المتحدة".

ودعا مجلس الأمن الدول، في الفقرة 4 من القرار 1269 (1999)، إلى "القيام، عن طريق استعمال جميع الوسائل القانونية، بمنع وقمع أي أعمال إرهابية أو الإعداد لها أو تمويلها في أقاليمها".

وقرر مجلس الأمن، في القرار 1373 (2001)، أن تمتنع جميع الدول عن تقديم أي شكل من أشكال الدعم إلى الكيانات أو الأشخاص الضالعين في الأعمال الإرهابية، بما في ذلك عن طريق قمع تجنيدهم وإحباط إمداد الإرهابيين بالأسلحة، وألا توفر ملاذا آمنا لمن يمولون الأعمال الإرهابية أو يخططون لها أو يدعمونها أو يرتكبونها.

ودعا مجلس الأمن، في الفقرة 2 من القرار 1456 (2003)، الدول إلى "أن يساعد بعضها بعضا، إلى أقصى حد ممكن، في منع الأعمال الإرهابية والتحقيق فيها وملاحقتها والمعاقبة عليها، أينما وقعت"، مع التشديد، في الفقرة 3، على أنه يجب على الدول "أن تقدم إلى العدالة، وفقا للقانون الدولي وبالاستناد بصفة

خاصة إلى مبدأ ”إما التسليم وإما المحاكمة“، كل من يمول الأعمال الإرهابية أو يدبرها أو يدعمها أو يرتكبها أو يوفر الملاذ الآمن للإرهابيين“.

ولا تزال حكومتا الولايات المتحدة الأمريكية وكولومبيا ترفضان، حتى اليوم، أي نوع من الاتصال بالسلطات الفنزويلية المختصة من أجل إثبات الوقائع وتجنب الإفلات من العقاب عن طريق ضمان تقديم المسؤولين عن ذلك إلى العدالة. ونتيجة لذلك، تنتهك هاتان الحكومتان التزاماتهما بموجب المعاهدات الثنائية القائمة بشأن تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية. بل وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة الولايات المتحدة، حتى يومنا هذا، توفير ملاذ آمن لقادة الغزو المسلح ضد فنزويلا.

ولا بد لي من أن أبلغكم اليوم بأن عمليات القبض على الأفراد المتورطين في هذا العدوان المسلح لا تزال جارية، إذ أننا ندرك وجود مجموعات أخرى من المرتزقة والإرهابيين الذين كانوا يحاولون تنفيذ خططهم الإجرامية في مناطق أخرى من بلدنا. وقد قع هجوم، في واقع الأمر، على نظام مياهنا الوطنية في 14 أيار/مايو، وهو أمر يؤكد صحة التصريحات العلنية التي أدلي بها المجرمون، الذين ما زالوا طليقين، فيما يتعلق بالتحضير للمزيد من الأعمال العدوانية وتدريب المزيد من مجموعات المرتزقة والإرهابيين، فضلا عن أنه يشكل انتهاكا واضحا للقرار 2341 (2017) بشأن حماية الهياكل الأساسية الحيوية من الهجمات الإرهابية. وفي الوقت نفسه، ما زالت تظهر أدلة أخرى تشير بوضوح إلى واشنطن وبوغوتا على السواء بوصفهما المخططين الرئيسيين للعدوان.

وعلاوة على ذلك، هناك ثلاثة تطورات إضافية على الأقل يجب أن أشجبها اليوم أيضا، إذ أنها تشكل جزءا من الحملة العدوانية المنهجية المستمرة ضد بلدي.

أولا، أدرجت حكومة الولايات المتحدة فنزويلا في 13 أيار/مايو في قائمة انفرادية غير قانونية، وأدانت بلدي زورا باعتباره من بين البلدان التي لا تتعاون تعاونا كاملا في جهود مكافحة الإرهاب. ولا يمكن أن يوجد ما هو أكثر مدعاة للسخرية من هذا الاتهام، الذي يأتي بعد أيام قليلة من ارتكاب هجوم مسلح شنه مرتزقة وإرهابيون بدعم كامل من مسؤولي حكومة الولايات المتحدة وبمشاركة مباشرة لمواطنين أمريكيين وشركات أمريكية. وبالإضافة إلى ذلك، صرح مسؤول رفيع المستوى في إدارة ترامب لوكالة رويترز للأنباء في اليوم التالي، 14 أيار/مايو، بأنه يجري النظر في اعتبار عدة وكالات أمنية فنزويلية ”منظمات إرهابية“. وهذا تهديد واضح للسلم والأمن في بلدي، حيث أن حكومة الولايات المتحدة تهدف إلى اختلاق رواية يمكنها من خلالها – وفقا لفكرتها الاستعلائية التي تدعي أن قوانينها الوطنية عالمية – أن تتخذ ”إجراءات دفاعية حاسمة“ وأن تمضي قدما في اغتيال كبار المسؤولين في وكالات الأمن الفنزويلية ومن ثم، تحريف الجريمة، باستخدام آلتها الدعائية، وتصويرها كعملية لمكافحة الإرهاب. ومن الحقائق المحزنة في عصرنا أن حكومة الولايات المتحدة تتوقع أن تفلت بجريمة القتل عن طريق جعل القتل غير القانوني لكبار المسؤولين الوطنيين في جميع أنحاء العالم بالاستخدام المطلق للقوة الغاشمة يبدو أمرا طبيعيا.

ثانيا، كما نددنا في رسائل سابقة موجهة إلى مجلس الأمن، اعترفت حكومة الولايات المتحدة صراحة بممارسة الضغط على الشركات للامتناع عن تزويد فنزويلا بالوقود مما أدى إلى النقص الحالي في إمداداته في جميع أنحاء البلد. وأود في ذلك السياق أن أطرح السؤال التالي: ماذا سيحدث إذا تركت مدينة نيويورك عمدا بدون وقود في ظروف جائحة مرض فيروس كورونا هذه؟ مما لا شك فيه أن ذلك سيشكل جريمة ضد الإنسانية، وهذا بالضبط ما ترتكبه حكومة الرئيس دونالد ترامب حاليا ضد 30 مليون فنزويلي.

واليوم يقترن هذا الإكراه بخطر جديد: التهديد باستخدام القوة العسكرية ضد خمس ناقلات إيرانية تحمل وقودا في طريقها إلى فنزويلا في انتهاك بين أمور أخرى لحريات التجارة والملاحة. وإذا ما نفذ ذلك التهديد فإنه سيشكل عدوانا مسلحا فعليا على سفينة إيرانية مدنية وعلى الشعب الفنزويلي بأسره. وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على أن الحصار البحري يعتبر عملا من أعمال الحرب بموجب القانون الدولي، لا سيما إذا لم يأذن به مجلس الأمن على أساس المادة 41 من الميثاق أو يطبق عملا بالحق في الدفاع عن النفس. ولذلك، فإن التهديدات الحالية من جانب إدارة الولايات المتحدة ليست سوى عمل عدواني عسكري ضد السفن المدنية التي تحمل سلعا حيوية لشعبنا وقادمة من بلد تربطه صلة تجارة قانونية مع بلدي.

وفي ظروف هذه الجائحة، فإن منع تلك السفن من الوصول إلى موانئنا سيشكل عملا من أعمال الإبادة ويرقى إلى مستوى الجريمة ضد الإنسانية. وتصر حكومة الولايات المتحدة على تصوير نفسها على أنها منقذ لشعبنا مدعية أنها المانح الرئيسي للمساعدة الإنسانية لفنزويلا، بل إنها تتهم الآن حكومتنا بعرقلة تقديم المساعدة من الولايات المتحدة، في حين أن تمكّن كل من يرغب في دعم بلدنا من القيام بذلك من خلال وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ثالثا، كشفت وسائط الإعلام الدولية في 13 أيار/مايو عن وجود ”وحدة تعمير فنزويلا“ داخل وزارة الخارجية والكمنولث في المملكة المتحدة، أجريت من خلالها مناقشات بين مسؤولين من المملكة المتحدة وشخصيات المعارضة الفنزويلية وأولئك الذين خططوا للتوغل المسلح الأخير في الترويج للأعمال التجارية البريطانية في بلدي والحاجة إلى توفير ضمانات للحصول على وضع تفضيلي للأعمال التجارية البريطانية في بلدي بمجرد نجاح العمل العدواني. وتبين هذه الأدلة الجديدة التي كُشف عنها الآن، بالإضافة إلى نهب مصرف انكلترا للذهب الفنزويلي بما تزيد قيمته على 1.7 بليون دولار، مرة أخرى كيف أن الحكومة البريطانية شريك انتهازي في النهب الاستعماري للثروة الفنزويلية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال السفن الحربية البريطانية قريبة من مياهنا الإقليمية، وتبدي موقفا عدائيا وصداميا إلى جانب سفن حربية هولندية وفرنسية وأمريكية، متذرعة بأنها عمليات لمكافحة الاتجار بالمخدرات ولكنها تهدف في واقع الأمر إلى فرض حصار بحري غير قانوني على أمتنا. إن الجمع بين الاستفزازات العسكرية والعمليات الإعلامية ليس سوى تكرار للخدعة القديمة المستخدمة في إنكار الاعتداءات السرية بصورة تبدو مقبولة.

وفي ذلك السياق، تجدر الإشارة إلى أن وسائط الإعلام الدولية كشفت قبل ساعات فقط أن بحوزة منظمة كولومبية عملاقة للاتجار بالمخدرات تعرف باسم ”Los Pachenca“ وتسيطر على منطقة لا غواجيرا في ذلك البلد وتدعم المرتزقة والإرهابيين الذين شاركوا في شن الهجوم المسلح على بلدي في 3 أيار/مايو، معلومات عملياتية دقيقة عن طرق المراقبة ومواقع السفن الحربية الكولومبية والأمريكية في منطقة البحر الكاريبي. وتستخدم مجموعة العصابات تلك المعلومات الرسمية والسرية للغاية لتجنب العمليات التي يُزعم أنها تنفذ لأغراض مكافحة المخدرات. وهذا يثبت أن الغرض الحقيقي للسفن الحربية في منطقتي ليس مكافحة الاتجار بالمخدرات بل مهاجمة فنزويلا. وهذا دليل آخر على التنسيق القائم بين وكالات الاستخبارات في تلك البلدان وجماعات المخدرات شبه العسكرية. وهو مثال كلاسيكي على استراتيجية ”إن جميع الخيارات مطروحة“ في الحرب السرية ضد فنزويلا بذريعة الحرب المزعومة على المخدرات.

ووراء كل ذلك العقل نفسه الذي طبق الوصفة نفسها في نيكاراغوا خلال الثمانينات، أي استخدام أمراء المخدرات والعمليات السرية والمرتزقة في حرب قذرة. ومن القسوة أن يكرر الآن أحد الأفراد المسؤولين

عن تلك الأعمال قبل أكثر من 35 عاما جرائمه اليوم في فنزويلا – هو الشخص نفسه. إنني أشير إلى إليوت أبرامز، أحد أسوأ الشخصيات في تاريخ منطقتنا.

في 14 كانون الأول/ديسمبر 1974، اتخذت الجمعية العامة بالإجماع القرار 3314 (د29–) الذي يعرّف العدوان في المادة 1 منه كما يلي:

”العدوان هو استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة“.

وتشمل هذه الأعمال ”ضرب حصار على موانئ دولة ما، أو على سواحلها من قبل القوات المسلحة لدولة أخرى“، أو ”إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قبل دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى بأعمال من أعمال القوات المسلحة“ على النحو المبين في الفقرتين (ج) و (ز) من المادة 3 على التوالي. ويناسب هذا النص تماما وصف الأحداث الأخيرة في فنزويلا.

بناء على ذلك، وإذ نحث مجلس الأمن على الوفاء بالواجبات والمسؤوليات التي أناطها به ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بصون السلم والأمن الدوليين، فإننا نطلب إليه ألا يقتصر الأمر على تحديد التهديد الذي تمثله سياسات الحرب التي تتخذها حكومتا كولومبيا والولايات المتحدة الأمريكية على السلام في فنزويلا والمنطقة، بل أيضا الاعتراف بالأعمال العدوانية التي ارتكبت ضد بلدي والمطالبة بأن يضع مرتكبوها حدا لممارساتهم الإجرامية فورا، بما في ذلك استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وشن المزيد من الهجمات المسلحة، بوسائل منها استخدام المرتزقة والإرهابيين.

وتهيئ حكومة الولايات المتحدة وحلفاؤها حيزا غير قانوني في العلاقات الدولية ليمكنهم من تجاهل التزاماتهم بموجب القانون الدولي وفرض ممارسات مستبدة وغريبة واستعمارية على بقية العالم. فهم يرون أن أولوية مصالحهم الوطنية تبرر ارتكاب أفظع الجرائم، كما هو الحال في حمايتهم لـ ”الإرهابيين والمرتزقة الصالحين“ الذين هاجموا فنزويلا إذا ساعدوا في توسيع نطاق سلطة الولايات المتحدة. ويجب على مجلس الأمن أن ينفذ مفهوم الشرعية في العلاقات الدولية بموجب المبدأ الوارد في الفقرة 1 من المادة 5 من قرار الجمعية العامة 3314 (د–29) كما يلي:

”ما من اعتبار أيا كانت طبيعته، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو عسكريا أو غير ذلك، يصح أن يُتخذ مبررا لارتكاب عدوان“.

وهذا هو السبيل الوحيد لتعزيز السلام والأمن بين الأمم.

اليوم، وفي حالة جائحة مميتة كهذه، تؤثر على البشرية جمعاء وتتطلب الاهتمام الكامل من حكومتنا الوطنية لحماية أرواح شعبنا، فنحن نواجه هجوما مسلحا وشيكا يرقى، بسبب آثاره ذات الصلة بالإبادة الجماعية، إلى جريمة ضد الإنسانية. ونظرا لخطورة الحالة وتصعيدها المحتمل، فإن تقاعس مجلس الأمن في المرحلة الراهنة لن يؤدي إلا إلى تشجيع تلك الحكومات على مواصلة خططها الحربية والإجرامية كما كان الحال حتى الآن، بالنظر إلى أن حكومتي كولومبيا والولايات المتحدة قد ضاعفا من عدوانهما على فنزويلا في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، فيكشفان بذلك عن طابعهما الإجرامي العدواني.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على أن بلدنا لا يمثل تهديدا لأحد، ويتوقع من الجميع أن يتعلموا هذا الدرس: إن فنزويلا ليست للبيع، ولن تكون مستعمرة لأحد. وسيفي شعبنا بواجبه بهدوء وعزم بأن يكون حرا.